



الحكومة: هل تتمكن من مواجهة الضغط عليها؟

اعترافات وزارية باستمرار الخلافات وبعدم وجود اتفاق

هل يساهم ملف الانتخابات البلدية في تفجير الحكومة؟

يحاول بعض الاطراف السياسية الافادة من التعديلات والاصلاحات التي اقترحها وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود لنسف الانتخابات البلدية وتأجيلها اقله سنة بحيث تتسنى لهذه الاطراف اعادة تقويم وضعها واستنهاض شعبيتها للفوز، بعدما تبين لها انه اذا جرت الانتخابات في الظروف الحالية فان عوامل الفوز غير مؤمنة اضافة الى ان الحوادث التي قد تقع في القرى والبلدات قد يكون لها اسوأ الاثر على شعبيتهم وقد تترك تداعيات تسهم في تعزيز الخلافات واتساع رقعة التباعد بين المتخاصمين.

مشاركتها في حكومة الائتلاف الوطني، وان هذه المشاركة لم تنه الخلاف القائم حول جملة ملفات ومواضيع منها موضوع الانتخابات البلدية والتعيينات، والتعديلات والاصلاحات الدستورية.. وهذه كلها تشير الى عدم وجود اتفاق وتوافق وسبق للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ان دعا في احدى اطلالاته الاعلامية خلال فترة عاشره الى المحافظة على هدنة سياسية اعلامية على مدى سنة، وعلى ترحيل الملفات والمواضيع الخلافية الى طاولة الحوار وتجنب التطرق اليها الآن خشية تعكير الهدنة واجواء الاستقرار القائمة.

خلافات

ولا يبدو الخلاف على موضوع الانتخابات البلدية فقط بل على غيره من المواضيع، والدليل فشل تمرير اقرار قانون تخفيض سن الاقتراع الى 18 سنة، وسقوط آلية التعيينات التي اقترحها الرئيس نبيه بري، وربط نواب الغالبية اقرار تخفيض سن الاقتراع بوضع آلية لاقتراع المقترعين ووضع آلية لاسترجاع الجنسية، بعدما صرفت المعارضة النظر عن البحث في المسائل الامنية، لا سيما تلك التي تم التوافق عليها حول طاولة الحوار وخصوصاً السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضرورة جمعه ووضع حد له، وتنظيم السلاح الفلسطيني داخل المخيمات، وترسيم الحدود اللبنانية - السورية، ويتبين ان المواضيع الخلافية التي

القانون القديم افضل من تأجيل حصولها بحجة اصلاح القانون». ويمضي هؤلاء الى القول: «ان مسؤولين اجانب اثاروا مع الرئيس سليمان موضوع الانتخابات البلدية ونصحوه بوجوب احترام المهل الدستورية وعدم تخطيها او تجاهلها او عدم التقيد بها نظراً لما قد يكون لمثل هذه الخطوة من اثر على الاوضاع وعلى الاستحقاقات.

ويروي احد الوزراء انه خلال جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي التي عقدت في القصر الجمهوري كانت مواقف واضحة للرئيس سليمان لجهة اجراء الانتخابات، ولم «يساير» الراغبين في التأجيل، وخرج الوزراء من القصر في نهاية الجلسة بانطباع ان الرئيس سليمان عازم على اجراء الانتخابات البلدية في موعدها بعدما كان اطلع من الوزير بارود على التحضيرات التي قامت بها الوزارة وعلى جهوزيتها لاجراء الانتخابات. وقد يكون لموقف الرئيس سليمان تأثيره لدى بعض القوى في تغيير موقفها وتبني موضوع اجراء الانتخابات في موعدها. ويعزو احد الوزراء عدم التوافق على موضوع الانتخابات البلدية الى الخلاف القائم بين القوى السياسية على رغم

تقسيم بيروت والاصلاحات الدستورية مطبات مفخخة امام الحكومة

لثلاً يقع البعض في «شباك الانتخابات البلدية» وفي ما قد تترك من مضاعفات، يسعى هذا البعض من خلال مواقفه، سواء في مجلس الوزراء او مجلس النواب الى العمل من اجل تمرير فكرة التأجيل اقله سنة، وقد يخلق الله ما لا تعلمون خلال هذه الفترة كما يقول احد السياسيين، في حين ينقل احد السياسيين عن وزير الداخلية زياد بارود قوله ان معظم القوى السياسية غير راغبة في اجراء الانتخابات وغير مستعدة لها، غير ان كل طرف او فريق يسعى الى تحميل خصمه تبعه العرقلة ومسؤولية التأجيل والقاء ذلك عليها، ولذلك يحرص بارود على التأكيد بأنه جاهز لاجراء الانتخابات في موعدها سواء على القانون القديم او على القانون الجديد وفق التعديلات التي تم الاتفاق عليها. ويؤكد بارود ان وزارة الداخلية في حال جهوزية تامة لاجراء الانتخابات وبالتالي فانه لا يمكن لاي طرف ان يحتمل الوزارة مسؤولية التأجيل لأننا جاهزون للخطوة رغم الفترة الضيقة التي اعطيت لنا، ولذلك يحرص بارود خلال جلسات مجلس الوزراء على تأكيد جهوزية وزارته وعلى الاصرار على اتمام الانتخابات في موعدها.

سليمان مع الانتخابات

وينقل وزراء عن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان قوله «انه مع اجراء الانتخابات البلدية في موعدها، ولا يرحب بأي اقتراح لتأجيلها، لأن اجراء الانتخابات على



سليمان يتبلغ من بارود
جهوية وزارة الداخلية
لاجراء الانتخابات

المتصلة الى تفجير الحكومة من الداخل للحيلولة دون اجراء الانتخابات في موعدها، خصوصاً وان هناك قوى سياسية لا ترى لها مصلحة الآن في اجراء الانتخابات وفي خلق اجواء متوترة في المناطق التي تسيطر عليها.. وقد تكون استقالة الحكومة في الربيع المقبل خطوة تخدم اكثر من فئة وطرف خصوصاً وان الرئيس سليمان الذي راهن كثيراً على الحكومة وعلى انتاجيتها بات اليوم في حال المنزعج من وضعيتها ويدعو الى تفعيل الاداء من خلال تفعيل الادارة والمؤسسات ومضاعفة الانتاج للتعويض عما فات، وعلى الحكومة ان تتصرف بطريقة استثنائية لمواجهة تحديات المرحلة.

ذكرى ١٤ شباط

وتحاول قوى سياسية الافادة من ذكرى ١٤ شباط (فبراير)، ومن مناسبة احيائها في «ساحة الشهداء» لاعادة تعزيز اللحمة بين اللبنانيين وتوطيد العلاقات بعد المصالحات التي تحققت الامر الذي قد ينعكس ايجاباً على الحكومة وعلى ادائها. وترى هذه القوى ان مناسبة ١٤ شباط (فبراير) يفترض ان تتحول الى ذكرى وطنية جامعة يشارك فيها الجميع بحيث لا تبقى مقتصرة على جمهور ثورة الارز فقط، وتشير المصادر السياسية الى ان المؤتمر الذي عقده قوى ١٤ آذار (مارس) في البريستول وحضره الرئيس سعد الحريري لاطلاق الدعوة الى احياء الذكرى قد انطوى على ايجابيات بحيث اخذ واضعو البيان في الاعتبار المتغيرات واجواء الوفاق ومناخ الاستقرار بعين الاعتبار بحيث انعكس ذلك على مضمون البيان الذي سجل بعض الاطراف في قوى ١٤ آذار (مارس) اعتراضه عليه لاهمال مواقف ومواضيع تعتبر من الثوابت وعلى اساسها قامت ثورة الارز، غير ان بعض قوى ١٤ آذار (مارس) ترى ان ما جرى في البريستول يعطي صورة حية وواضحة عن الواقع القائم، وان «المشهدية» التي حصلت تكفي للتأكيد على استمرار هذه القوى ولكن ضمن المناخ التوافقي الجديد.. وان كل رهان على انهيار ١٤ آذار (مارس) وعلى تفكيكها كان في غير محله كما يقول احد اعضائها.. ويشير الى ان مؤتمر البريستول انعقد تحت شعار «مستمرين».. وهذا دليل على بقائنا واستمرارنا حتى ان ما قاله الرئيس الحريري يؤكد على الاستمرار معاً ■

فيليب ابي عقل



جمع -
جنبلط،
سقوط
الاصطفافات
السياسية

الجميع راغبون بتاجيل الانتخابات البلدية ولكنهم يبحثون عن يتحمل المسؤولية

لرئيس ميشال سليمان في احدى جلسات مجلس الوزراء مداخلة اشار فيها الى الاوضاع القائمة ودعا الوزراء الى الاهتمام بشؤون الناس، والاقلاع عن النقاش في جنس الملائكة. فهناك ورشة يفترض الاسراع في البدء بها لانقاذ الوضع، والافادة من الهدنة الاقليمية واجواء المصالحات والاستقرار القائم والعمل على التوظيف والاستثمار واستعمال الخطوات لتعزيز قيام دولة الحق والعدل وهي الدولة التي يطمح اليها المواطن. ولا يتوانى الرئيس سليمان في اية مناسبة عن حث المسؤولين والقيادات السياسية على الاسراع في العمل ووضع الخلافات جانباً لكي لا تحول دون القيام بالخطوات المطلوبة.. غير ان بعض المراقبين، واستناداً الى الصورة اعلاه يرى ان حكومة الرئيس سعد الحريري قد لا تعمر طويلاً وهناك مطبات عدة تنتظرها قد تكون غير قادرة على تجاوزها، منها موضوع الانتخابات البلدية وتقسيم العاصمة الى «بلديات عدة» ورفض بعض القوى ابقاء المجلس البلدي في بيروت على حاله في حين يؤكد الرئيس الحريري انه لن يوقع على اي مشروع لتقسيم بيروت طالما هو في السرايا. وقد تؤدي هذه المواقف

أثيرت مؤخراً دفعة واحدة تحمل على الاعتقاد بأن الخطوات التي سبق للمسؤولين السوريين ان وعدوا بها الرئيس سعد الحريري اثناء زيارته دمشق، مؤجلة الى موعد تقررره دمشق في ضوء التطورات والمستجدات وان المواقف التي أطلقها ابو موسى امين سر حركة فتح - الانتفاضة من بيروت تعكس وجود مثل هذا التوجه لدى القيادة السورية التي تراقب عن كثب ما يجري في المنطقة وتعمل على تعزيز التضامن العربي وتوسيع مروحة المصالحات قبل انعقاد القمة في ليبيا للافادة منها في تكريس الوحدة العربية وتوطيد

العلاقات لتعزيز التضامن العربي في مواجهة الاستحقاقات والتطورات ومواقف اسرائيل المتعنتة والشروط التي تضعها لاستئناف المفاوضات مع الجانب السوري، وان القمة العربية في ليبيا والتي قد تغيب عنها دول عربية، وقادة عرب، قد تعتبر اللقاء التمهيدي لقمة عربية استثنائية متوقعة في مطلع الصيف المقبل لبلورة موقف عربي من طروحات السلام.

ويحاول كل طرف لبناني التمسك بموقفه وطرح شروطه وربط موافقته على اي طرح بموافقة الطرف الآخر على طروحاته، وعلى سبيل المثال تم ربط الموافقة على تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ عاماً بالموافقة على اقتراح المغتربين ووضع الآلية لذلك، وبالموافقة على استعادة الجنسية لمن خسرها من اللبنانيين، وهذا يعكس المناخ السياسي المأزوم على الساحة اللبنانية، خصوصاً بين القوى السياسية في الخندق

الواحد كما هي الحال بين الرئيس نبيه بري والعماد ميشال عون (ركني المعارضة) وبين النائب وليد جنبلاط والدكتور سمير جمع (ركني الغالبية) الامر الذي حمل احد المراقبين على القول بأن الاصطفافات السياسية سقطت، وان مواقف الوزراء داخل الجلسات تعكس هذه الحالة بعدما صوت وزراء حزب الله وأمل الى جانب وزراء الغالبية على اقتراح للوزير جبران باسيل حليفهم، وسقط يومها الاقتراح وعاتب باسيل الوزراء حلفاءه على التخلي عنه وعدم التضامن معه.

مجموعة متناقضات

ان هذه الصورة هي افضل توصيف لما هي عليه الحالة داخل جلسات مجلس الوزراء، وان ذلك يعزز ما ذهب اليه احد السياسيين في اعتبار الحكومة «مجموعة متناقضات» وهي مفخخة، ولا احد يعرف متى تنفجر من الداخل بعدما تبين انها عاجزة عن اجراء التعيينات الادارية وعن تنفيذ الاصلاحات التي وعدت بها، وتطبيق ما تم الاتفاق عليه، وبالتالي فان حكومة وضعها على ما هو عليه لا يمكنها ان تعمر كثيراً؛ على حد ما قال احد الوزراء الجدد الذي اشار الى ان المناقشات التي تجري داخل مجلس الوزراء تعكس الصورة القائمة في الخارج وتبين ان لا اتفاق ولا وفاق، ويحاول كل فريق تسويق طروحاته على انها هي الاسلم... والجميع يتجاهلون شؤون الناس ومصالحهم. وكانت